قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر

د.معتوق جمال
قسم علم الاجتماع- جامعة البليدة

تمهيد:

تعتبر الجامعة بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات، بمثابة العامل الرئيسي والأساسي في عملية البناء والتنمية. وهذا نظرا للوظائف الجد حساسة المنوطة بها. كما تعد من المؤسسات المعرفية ذات المكانة المحترمة والوزن الكبير داخل المجتمعات التي تحترم، بل تقدس، العلم والعلماء، كما أنها تؤثر وتتأثر بالمجتمع بكل ما يحمله من أمال وتطلعات، بل هي ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع، ومرآت تسمح لنا بمعرفة هذا الأخير.

وعليه فقد كان دائما الهدف من وجود الجامعة هو إنتاج ما يسمى بالصفوة أو النخبة القادرة على بعث مجتمعاتها نحو الرقي والازدهار، وخاصة توعية الجماهير الواسعة، والعمل على الحفاظ على خصوصية وعبقرية هذه المجتمعات.كما عملت على التفتح على الآخر والبحث في السبل العملية والمساعدة على التقارب بين الحضارات ولكن دون الذوبان أو الانسلاخ.

لم تكن الغاية من وجود هذه المؤسسة إنتاج الأعداد الهائلة من الطلبة والتخصص في توزيع الشهادات،كما هو موجود في العديد من بلدان العالم الثالث وعندنا بالجزائر. وهذا في نظرنا انحراف عن الأهداف الحقيقية للجامعة.

وقد أصبح هذا الانحراف عن الأهداف عند البعض،بل "لأغلبية" مفخرة ومباهات، إذ أصبحت لغة الأرقام والأعداد الهائلة للطلبة وحاملي الشهادات الميتة عبارة عن سلاح يُشهر في وجه الآخر،وذلك لإخفاء العجز والتستر عن الضياع والانحطاط في كل الأصعدة.

وهكذا أصبحت عند هؤلاء وظيفة الجامعة تقتصر في التكوين، إعطاء " تزويد" الشهادات التي لا تفتح لأصحابها أبواب المستقبل، بل تزيد في غربتهم وضياعهم. بل نسي هؤلاء المسؤولون بأن الوظيفة الحقيقية للجامعة ليست في إعطاء الشهادات

واحتضان الأعداد الهائلة من الطلبة، بل وظيفتها أخطر مما يعتقد، وهي في نظرناتتمثل في نشر الوعي والروح النقدية، والثقافة العلمية بدل ثقافة الدجل والشعوذة والإتكالية.

وعليه فالشهادات وحدها لا تكفي مادام حامليها غير واعين بقضايا مجتمعاتهم، وبأدوارهم داخل هذه المجتمعات، وخاصة القدرة على النقد وعدم الإنسياق وراء الأطماع والتحول إلى مجرد أبواق دعائية في خدمة بعض الجهات. إذن، تكمن مهمة الجامعة في أي بلد من بلدان هذه المعمورة على تجسيد الفلسفة المجتمعية وتحقيق المشاريع المعرفية، الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

بعد هذا التمهيد نتساءل عن ما حققته جامعتنا الجزائرية بعد مرور ما يقارب 100 سنة عن إنشائها، وبالضبط في سنة 1909 بموجب قانون 30 ديسمبر من نفس السنة. ويجب أن نتساءل أيضا ونقول هل الإصلاحات التي عرفتها إنطلاقا من 1970 إلى يومنا هذا سمحت لها بتحقيق بعض الأهداف المسطرة، لكي لا نقول الكل؟

ويمكن الإجابة عن هذين السؤالين بالقول: لقد استطاعت الجزائر أن تجسد في الواقع جملة من الأهداف، منها وضع قاعدة قانونية تسير وفقها الجامعة الجزائرية، وهذا ما لم يكن موجودا في السابق، كون أن الجامعة الجزائرية قبل 1971 كانت عبارة عن هيكل مستورد لروحه من المتربول Metropol، فلغة التعليم والبرامج، والفلسفة التربوية كلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمستعمر (فرنسا).

كما أن التأطير في غالبيته أجنبي، وهذا ما يحسب لصالح الدولة الجزائرية، التي استطاعت في فترة جد قصيرة من تحقيق الجزأرة ودمرقطة التعليم. كما لا يفوتنا هنا أن نسجل الكثير من الإيجابيات والتي لا يمكن لأي عاقل نكرانها أو تجاهلها:

– انتشار الجامعات أو المراكز الجامعية تقريبا في كل الولايات الجزائرية، وهذا بعدما كانت ثلاث مدن فقط تهيمن على التعليم العالي (الجزائر العاصمة– وهران – قسنطينة).

– دمقرطة التعليم العالي: إذ أصبح في متناول جميع الفئات الاجتماعية.

– مجانيـة التعلـيم العـالي وهـذا مـا لـم نجـده فـي العديـد مـن البلـدان، سـواء البلـدان الغربية وحتى كثير من الدول العربية.

– جـزأرة التعلـيم العـالي: وهـو كـذلك مكسـب مازالـت العديـد مـن الـدول العربيـة لـم تحققه، إذ أن التأطير عندها أغلبيته من الأجانب.

رغـم هـذه الإيجابيـات وغيرهـا مـن الإنجـازات الأخـرى، نجـد أن هنـاك العديـد مـن المشكلات الحادة والمتنوعة تهدد مسيرة التعليم العالي عندنا بالجزائر.

ونسـعى مـن خـلال هـذه الأسـطر المتواضـعة التعـرض لهـا، معتمـدين فـي ذلـك الموضـوعية والنزاهـة العلميـة، وخاصـة العمـل علـى النظـرة لواقعنـا كمـا هـو، بـأعين جزائريـة غير مستورة، بعيدين عن التزييف والتحريف والمجاملة.

الكـل اليـوم متفـق علـى أن الجامعـة الجزائريـة، شـأنها شـأن بـاقي المؤسسـات الأخـرى، مريضـة وتعـاني مـن العديـد مـن الأزمـات. وأول أزمـة تعـاني منهـا جامعتنـا فـي نظـري، هيـب أزمـة وجـود، حيـث أصـبحت اليـوم الغائـب الكبيـر عـن السـاحة الاجتماعيـة، الاقتصـادية والسياسية، فهي موجودة بنائيا أما وظيفيا فهي غائبة تماما.

كمـا أنهـا أصـبحت اليـوم تفتقـر إلـى أي مصـداقية. بـل تعنـي لـدى العديـد مـن البـاحثين والمشـتغلين بهـا، ذلـك المـريض الـذي يعـاني مـن سـكرات المـوت، إنهـا فـي حالـة غيبوبـة تامة.

وللتأكـد مـن صـحة مـا يقـال حـول الجامعـة الجزائريـة وجعـل أحكامنـا نابعـة مـن الفحـص والتجريب فقد اخترنا عينة من 56 أستاذ وأستاذة موزعين كالآتي:

التخصص / الجنس	علـــــــم الاجتماع		علم النفس		فلسفة		أدب عربي		المجمـــــــوع الكلي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	10	50	06	40	04	40	02	18،18	22	39،28
إناث	10	50	09	60	06	60	09	81،82	34	60،72
المجموع	20	100	15	100	10	100	11	100	56	100

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور إذ بلغت 60,72 % بينما وصلت نسبة الذكور إلى 39,28 %. وقد شملت التخصصات المختارة للتجربة: علم الاجتماع وقد بلغ عدد المبحوثين في هذا التخصص 20 مبحوث ومبحوثة وشكلوا 36,79 % من مجموع عينة البحث:

- تخصص علم النفس 15 مبحوثا ومبحوثة. ونسبتهم 26,78 % من المجموع الكلي.
- الفلسفة 10مبحوث ومبحوثة وقدرت نسبتهم بـ 17,87 % من مجموع العينة.
- وأخيرا تخصص أدب عربي وبلغ عدد المبحوثين في هذا التخصص 11 مبحوث ومبحوثة وقدرت نسبتهم بـ 19,64 % من مجموع العينة.

وأول سؤال طرح على هذه العينة كان: يقال بأن الجامعة الجزائرية اليوم مريضة وغائبة تماما على الساحة الاجتماعية والاقتصادية، هل هذا صحيح؟

وكانت الإجابات على النحو التالي:

موقف المبحوث من وضع (حالة) الجامعة اليوم

التخصص / الموقف	علم الاجتماع		علم النفس		فلسفة		أدب عربي		المجموع الكلي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صحيح	20	100	10	66،66	10	100	09	81،81	49	87،5
غير صحيح	0	00	05	33،34	00	00	02	18،19	07	12،5
المجموع	20	100	15	100	10	100	11	100	56	100

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن أغلبية المبحوثين يرون بأن الجامعة الجزائرية اليوم مريضة ومتأزمة وبعيد عن الساحة الاجتماعية والاقتصادية وهذا بنسبة 87,5 % ، في المقابل نجد 12,5 % فقط من المبحوثين يرون العكس.

كذلك نلاحظ هنا أن التخصص العلمي للأساتذة يشكل عامل تقاسم المواقف كون أن كل التخصصات المختارة هنا متفقة على الوضعية المتأزمة للجامعة كذلك الجنس لم

يشكل عامل تباعد في الإدلاء بالمواقف بل العكس فهو عامل تقارب في هذه المواقف كوننا وجدنا أن 86,36 % من الذكور أجابوا بنعم في المقابل عند الإناث كذلك أعلى نسبة وتقدر بـ 88,23 % قالت بأنه صحيح. والجدول التالي يؤكد هذا.

موقف المبحوثين حسب الجنس

الجنس / الموقف	ذكور		إناث		المجموع الكلي	
	ك	%	ك	%	ك	%
صحيح	19	86،36	30	88،23	49	87،5
غير صحيح	03	13،64	04	11،77	07	12،5
المجموع	22	100	34	100	56	100

كذلك حول مدى رضى المبحوثين عن عملهم وتواجدهم بهذا القطاع (الجامعة) بينت الدراسة الميدانية أن أغلبية المبحوثين غير راضين على عملهم وتواجدهم في الجامعة وقد جاءت كما يوضحها الجدول التالي:

جدول يبين مدى الرضى عن العمل والتواجد في الجامعة.

الجنس / مدى الرضى	ذكور		إناث		المجموع الكلي	
	ك	%	ك	%	ك	%
راضٍ	00	00	02	05،89	02	03،58
غير راض	22	100	32	94،11	54	96،42
المجموع	22	100	34	100	56	100

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الأغلبية الساحقة للأساتذة "غير راضية" عن العمل والتواجد في الجامعة وهذا بنسبة 96,42 %، بينما أدنى نسبة أجابت بأنها راضية عن تواجدها وعملها في الجامعة وقدرت بـ03,58 %.

كذلك بينت هذه النتائج أن الجنسين معا متفقين فيما يخص مواقفهما إذ هناك 100 % من الذكور غير راضين على العمل والتواجد في الجامعة بينما لدى الإناث أعلى نسبة أجابت كذلك وقدرت بـ94,11 %.

وعن أسباب عدم الرضا تنوعت الإجابات وقد حصرناها في النقاط التالية:

- لا يوجد أي محفز.
- لا فرق بين الذي يعمل والذي لا يعمل.
- التسبب في كل المستويات.
- الإهمال واللامبالات من طرف الطلبة والمسؤولين.
- الفقر المعرفي وانتشار الدجل والرداءة.

وغيرها من الإجابات الأخرى والتي تصب كلها في البعد السلبي لهذه المؤسسة.

وحول الأسئلة المتمثلة في كيف يرى الأساتذة الجامعة اليوم، فقد جاءت النتائج كما بينهما هذا الجدول.

الجنس كيف	**ذكور**		**إناث**		**المجموع الكلي**	
	ك	%	ك	%	ك	%
ثانوية كبيرة	14	63،63	15	44،11	29	51،78
مكان للضياع والفساد	05	22،72	11	32،35	16	28،57
مكان للعلم والتعلم	02	09،09	05	14،70	07	12،5
بدون إجابة	01	04،54	03	08،82	04	07،14

المجموع	22	100	34	100	56	100

هكـذا نلاحـظ أن الأغلبيــة السـاحقة مـن المبحـوثين وهـذا علـى مسـتوى الجنسـين قـد أجابـت بـأن الجامعـة اليـوم مـا هـي إلا "ثانويـة كبيـرة" وهـذا بنسـبة 51,78 % ثـم يليهـا الـذين أجـابوا بأنهـا "مكـان للضـياع والفسـاد" وهـذا بنسـبة 28,57 % بينمـا الـذين يـرون بـأن "مكـان للعلـم والـتعلم" فهـم يشـكلون أدنـى فئـة، أي الأقليـة وهـذا بنسـبة لـم تتعـدى 12,5 %، وأخيـرا نجد الذين "امتنعوا عن الإجابة" بنسبة 7,14 %.

وهكـذا نسـتنتج مـن خـلال المقـابلات التـي أجريناهـا مـع المبحـوثين والبحـث الميـداني أن أغلبيـة المبحـوثين يـرون بـأن الجامعـة اليـوم لا فـرق بينهـا وبـين "الثانويـة" وذلـك لفقـدانها لمواصـفات الجامعـة كمـا هـو معـروف عالميـا. إذ أصـبحت مجـرد فضـاء "مكـان" يـدفق فيـه الطلبـة ومهمـة الأسـتاذ هـو الحراسـة وإجبـارهم بالتواجـد فيـه. كـذلك يفسـر هـذا كمـا قـال الأغلبية للإنحراف الكبير لهذه المؤسسة عن وظائفها الخاصة.

وفيمـا يخـص السـؤال المتمثـل فـي وجـود أو عـدم وجـود بحـث علمـي داخـل الجامعـة الجزائريــة. فقـد بينـت الدراســة الميدانيــة أن أغلبيــة المبحـوثين يـرون بأنــه لا يوجـد بحـث علمـي داخـل الجامعـة وهـذا بنسـبة 75 % بينمـا الـذين يـرون العكـس فقـد قـدرت نسـبتهم بـ 25%.

وحسـب الجـنس نجـد أن كـلا الجنسـين متقـاربين مـن حيـث المواقـف فيمـا يخـص مسـالة وجــود أو عــدم وجــود بحــث علمــي داخــل الجامعــة الجزائريــة، إذ أن أكبــر نســبة لــدى المبحـوثين الـذكور وتقـدر بـ 77,28 % أجابـت بـ "لا" وكـذلك أعلـى نسـبة عنـد الإنـاث وتقـدر بـ 73,53 % أعطـت نفـس الجـواب بينمـا الـذين أجـابوا بـ "نعـم" فهـم كمـا قلنـا الأقليـة 25 % إذ قـالوا بـأن هنـاك فـرق بحـث داخـل الجامعـات وكـذلك يوجـد مخـابر، بالإضـافة إلـى البحـوث التـي يجريهـا الطلبـة فـي إطـار أعمـالهم للتخـرج. إلا أن الـذين أجـابوا بـ "لا" وهـم الأغلبية قد برروا إجاباتهم بتقديم التفسيرات التالية:

- وجـود فـرق بحـث ومخـابر لـيس مـن أجـل البحـث العلمـي، بـل مـن أجـل الحصـول على المنح وبعض الامتيازات المادية والمعنوية.د

- لا توجد رقابة ومتابعة لنوعية الأعمال المنجزة من طرف المخابر أو فرق البحث.
- كذلك الأغلبية وجدناها تتساءل عن قيمة هذه الأعمال ومجال استغلالها. إذ أنها لا تستغل بل توضع في سلة المهملات!

والجدول التالي يبين إجابات المبحوثين فيما يخص البحث العلمي.

الجنس / إيجابات	ذكور		إناث		المجموع الكلي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	05	22،72	09	26،47	14	25
لا	17	77،28	25	73،53	42	75
المجموع	22	100	34	100	56	100

وحول الكيفية التي يمكن النهوض بها بالنسبة للتعليم العالي عندنا بالجزائر فقد وجدنا أن أغلبية المبحوثين يرون بأنه لا سبيل لهذا إلا الصرامة وتطهير الجامعة من المتطفلين وهذا بأعلى نسبة وقد قدرت 29,90 % ويليها في المرتبة الثانية الذين أجابوا بـ "إعادة النظر في البرامج وطرق التدريس" وذلك بنسبة 20,56 %، وفي المرتبة الثالثة نجد الجواب القائل "إدخال نظام التحفيزات على مستوى الأساتذة" وذلك بـ 17,75 %، وفي المرتبة الرابعة نجد "تخصيص ميزانية محترمة للجامعة" بـ 16,86%، وفي المرتبة الأخيرة نجد "الذين قالوا لا يوجد أي حل" بـ 09,34 %، و"الذين امتنعوا عن الإجابة" بنسبة 05,60%. والجدول التالي يوضح هذا.

جدول يبين كيفية النهوض بالجامعة الجزائرية حسب المبحوثين.

الجنس / الكيفية	ذكور	إناث	المجموع الكلي

	ك	%	ك	%	ك	%
الصـــــرامة وتطهيـــــر الجامعـــــة مـــــــــن المتطفلين	19	30,18	13	30,23	32	29,90
تخـــــــزين ميزانيـــــــة محترمة	07	10,93	11	25,58	18	16,86
إدخـال نظـام التحفيـــزات علـــــــى مســـــتوى الأساتذة	12	18,75	07	16,27	19	17,75
إعـــــــادة النظـــر فـــي البـــــرامج وطـــــــرق التدريس	14	21,87	08	18,60	22	20,56
لا يوجـــد أي حل	06	09,37	04	09,30	10	09,34
بدون إجابة	06	09,37	00	00	06	05,60
المجموع	22	100	34	100	56	100

ملاحظة:

107 لا يعبر عن العدد الإجمالي لعينة البحث بل يعبر فقط على مجمل الإجابات المتحصل عليه. إذ أن هناك بعض المبحوثين أعطوا أكثر من جواب.

وبعد هذه الدراسة الميدانية نصل إلى نتيجة مفادها أن أغلبية المبحوثين وهم من الأساتذة –أي رجال الميدان– غير راضين على الوضع الحالي الذي تعيش فيه الجامعة. وقد فسروا لنا هذا بالتدهور المبرمج الذي تتخبط فيه هذه المؤسسة. والعمل من طرف المسؤولين على هذا على تغييبها وإبعادها عن المساهمة في عملية التغير.

بل أبعد من هذا فقد أصبحت هذه المؤسسة حلبة للصراعات والتناحرات الأيديولوجية والمذهبية. نجد فيها كل شيء، ما عدى العلم. حيث نجد فيها من يمارس التجارة –وهذا ما رأيناه بأعيننا– إذ هناك من يستغل المجال الجامعي للبيع والشراء (Trabendo) والبعض الآخر وهم الأغلبية يستعملوا الجامعة لنشر أفكارهم وخدمة إنتماءاتهم الحزبية. بل وجدنا بعض الأساتذة يقومون بعملية التزويج بين الطلبة والطالبات. لقد أصبحت الجامعة هنا بمثابة Agence matrimoniale كذلك مجال للفساد الأخلاقي بكل أنواعه وهذا في ظل غياب الرقابة والردع.

الأمثلة كثيرة ومتنوعة عن الآفات التي حلت بالجامعة الجزائرية ولا يسعنا المجال هنا لذكرها كلها.

وتشخيصا دائما للحالة المرضية المزمنة التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية يمكن القول:

- ضعف كبير في هياكل الإستقبال والوسائل –الإمكانيات– البيداغوجية.
- نقص فادح في هيئة التدريس ذات الخبرة العالية، حيث يوجد في العديد من الأقسام –خاصة في أقسام اللغات الأجنبية والعلوم الإجتماعية. من يدرسون ولا يحملون سوى شهادة الليسانس. وهنا نتساءل كيف يمكن لحامل الليسانس أن يكون في إطار الحصول على الليسانس؟
- كذلك فتح مناصب عمل لحاملي شهادة الماجستير، دون أي تكوين مسبق وكأن شهادة الماجستير كافية لوحدها كي يصبح الإنسان (حاملها) قادرا على التدريس في الجامعة.

- كذلك الضعف الشديد في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني لما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة.
- طغيان روح اللامسؤولية من طرف البعض والعمل على التبذير والإهدار للطاقات.
- كما أن الجامعة اليوم تواجه نارا ضخما ي ع المتعلمين (الطلبة) حيث نلاحظ أن أعداد الطلبة في تزايد بينما هياكل الاستقبال تبقى هي هي وفي بعض المناطق تتقلص وهذا بسبب الإرهاب والتخريب.

وعليه يمكن القول بأن الجامعة الجزائرية تعاني أزمة متعددة الجوانب، لا يمكن فهمها إلا بالتبصر والتعمق في باطنها والتقرب من رجالها المخلصين والنزهاء.

كذلك نحن لا نشاطر الذين ينادون بغلق الجامعة الجزائرية، فبالنسبة لنا موقف كهذا غير مشرف وليس بحل عقلاني، بل هو القضاء على مستقبل البلد والمساهمة في تكريس ثقافة الجهل بكل أنواعها.

وأخيرا نلخص شروط نهضة التعليم العالي عندنا في النقاط التالية:

1. تحديد أهداف وغايات التعليم العالي بدقة وموضوعية بعيدا عن العواطف والذاتية.
2. الإيمان بالعلم والعلماء.
3. ربط التعليم العالي بحاجة التنمية بكل أبعادها (الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية).
4. إعادة النظر في الطرائق والمناهج وجعلها تتماشى والتطور الذي تعرفه المعمورة الذي تعرفه المعمورة كلها.
5. إدخال الوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة في عملية التعلم.
6. رفع ميزانيات التعليم العالي.
7. إدخال نظام التحفيزات والتشجيعات المادية والمعنوية لصالح رجال التعليم العالي حتى يتفرغوا كليا لمهامه التعليمية والبحثية.

8. إعطاء حرية أكبر للمسؤولين على الجامعات في كل المستويات (مدراء جامعات، مدراء كليات، رؤساء أقسام....).

9. إدخال عملية الإنتخاب للمسؤولين على هذا القطاع من طرف زملائهم، بدلا من سياسة التعيين والمركزية.

10.تشجيع البحث العلمي والتكوين التطبيقي.

11. إعادة النظر في كيفية إحداث المخابر وفرق البحث ومحاسبة أعضاء الفرق بناءا على نوعية العمل المقدم.

12. وضع برامج سنوية خاصة بالرسكلة والتكوين لرجال التعليم العالي، وهكذا يتسنى لهم معرفة ما يجري عند الآخرين.

13. تحديد مهام ودور الجمعيات الطلابية بشكل واضح ودقيق ومحاسبتها على نشاطها وعدم السماح لها بالقيام بنشاطات لا علاقة لها بمهامها.

14. الحفاظ والدفاع عن قداسة الحرم الجامعي والوقوف في وجه كل من يسعى إلى إستغلاله لأغراض لا علاقة لها بالعلم والبحث العلمي.